

شبكة راصد الدولية لحقوق الإنسان

**International Network for Human Rights Monitoring**

**Red Internacional para la Observación de los Derechos Humanos**



**بحث حول التسرب المدرسي في لبنان  
وعمالة الأطفال .. الى أين؟**

إعداد عضو لجنة حقوق المرأة والطفل في الشبكة: رنا سمير حوران - لبنان

**لبنان 2017**

---

## المواضيع

١- تعريف التسرب المدرسي

٢- أسبابه

٣- نتائجه

٤- الحلول المناسبة

٥- عمالة الأطفال

٦- خطورة عمل الأطفال وآثاره على المجتمع



## تعريف التسرب المدرسي:

تعريف التسرب المدرسي: هو انقطاع التلاميذ عن المدرسة سواء أثناء العام الدراسي أو في نهاية العام الدراسي.

وعرف التسرب المدرسي على أنه هو ترك الطالب المدرسة في مرحلة تعليمية لأي سبب من الأسباب قبل نهاية المرحلة التعليمية.

وسنستعرض معا في التقرير أسباب التسرب ونتائجه على المجتمع.  
كما سنقدم الحلول المناسبة لحل وتفادي المشكلة

التسرب المدرسي واقع مؤلم نعيشه في لبنان هو قصة للأطفال، لكنه لا يسرّ أحداً، بل تفتح الواقع على احتمالات تناهز الخيال: الضياع، البطالة، الدخول المبكر إلى سوق العمل وبطريقة عشوائية تؤدي إلى انخراط من يفترض أن يكونوا على مقاعد الدراسة، ودروب الحلم بالمستقبل، في أعمال لا تتناسب مع أعمارهم وأوضاعهم الجسدية والنفسية.

بات التسرب المدرسي ظاهرة تطل معظم القرى والعوائل الفقيرة والمتوسطة على حد سواء. ورغم تشدد القانون اللبناني نحو هذه الظاهرة وذلك بهدف العمل على محو ظواهرها السلبية على المجتمع إلا انه كان للواقع كلام مغاير وكارثي.

فمبدأ تطبيق الزامية التعليم وبالتالي مجانيته يلغيان ٨٠٪ من الأسباب التي تحول دون الالتحاق المدرسي لدى الأطفال في لبنان، ومن بينها تلك العائدة الى عدم رغبة الأهل بذلك وعدم وجود مدرسة رسمية وكلفة التعليم المرتفعة هذا إذا صحت فرضية ان الفقر هو وراء رغبة الأهل في ايقاف الدراسة".

فهناك اسباباً مادية تقف عائقاً اساسياً في تعليم الأولاد، كما يدفع الرسوب في المدارس كسبب اضافي التلامذة الى ترك الدراسة في غياب توجيه مهني يصحح اوضاع الراسبين، مع الإشارة الى ان مقدار التسرب الكبير يحصل ما بين المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، كما ان النسبة الاكبر من الأطفال غير المسجلين في المدارس هم اما من الأولاد الفقراء او من الأطفال المعوقين الذين يهملهم المجتمع".

فتشير الفقرة "ب" من مقدمة الدستور اللبناني والمادة العاشرة منه، الى اقرار لبنان بأولوية التعليم، الا ان الواقع لا يبدو كذلك، فمبدأ مجانية التعليم في المرحلة الابتدائية، وان كان قد ذكر في المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٤ تاريخ / ١٢ / ١٩٥٩ ثم في وثيقة الوفاق الوطني ( ) ١٩٨٩، كذلك أكد المجلس النيابي على الإلزامية والمجانبة في التعليم الابتدائي، في القانون رقم ٦٨٦ الصادر بتاريخ / ١٦ / ١٩٩٨. وفي الحالتين التشريعتين، صيغ هذا المبدأ بمادة وحيدة من دون أي تفاصيل. ولم يصدر أي مرسوم لتحديد دقائق تطبيق الأحكام المنصوص عليهما، كما لم تتخذ الحكومات المتعاقبة أي تدابير في هذا المجال.

وفي منتصف عقد التسعينات، اعتمدت هيكلية جديدة للتعليم في لبنان أدرج فيها للمرة الأولى تعبير "التعليم الأساسي" على أنه تعليم يمتد على تسع سنوات دراسية ويغطي مرحلتى التعليم الابتدائي والمتوسط ولا تقتصر على المرحلة الابتدائية فقط كما هي الحال في القانون الحالي، التي هي شبه محققة في لبنان من دون تدخل مباشر.

اضافة الى الحاجة للعمل والمساهمة في تحسين دخل الأسرة بخاصة في الدول التي تعاني من الأزمات كلبان، فإن من مسببات التسرب المدرسي، النظام التعليمي وتخلفه عن مواكبة المعارف الجديدة والتطوير في المناهج وطرق التعليم الحديثة، وعدم توفير التدريبات اللازمة للمعلمين والأساتذة، الخلل في توزيع المدارس في المناطق والأديان والقرى النائية والاعتماد على المدن ومراكز السكن، واخيراً وليس آخراً عدم وجود خطة نهوض اجتماعي اقتصادي تبنى عليها البرامج والمشاريع التربوية التعليمية ذات الجدوى الاقتصادية الاجتماعية.

ان المستوى التكميلي او الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي تعاني من خلل تربوي، كما ان الحد الأدنى المقبول والذي يتخطى معه الفرد خطر الوقوع في الأمية بعد تركه المدرسة، طبقاً للمستوى الدراسي ضعيف جداً". ودقت شرارة ناقوس الخطر من خلال أرقام ومعلومات رسمية لبنانية حديثة منها على سبيل المثال ان ١٣% هي نسبة الرسوب المتكرر، كما ان النمو المتكرر للرسوب هو ١%، اضافة الى رقم مرعب كما تشير الدراسة يفيد ان ٣٥% من الرسوب في المرحلة الأساسية "واذ تحدر شرارة من مغبة المضي في هذا الاتجاه ومن آثاره القاتلة على الناس والمجتمع والمؤسسات، تطالب بوجود خطة نهوض اجتماعية وطنية شاملة.

ومع ازدياد الازمة السياسية الاجتماعية الاقتصادية يظل برأسه التسرب المدرسي ليتحول مشكلة تبقى فيها الحلول نظرية حتى الساعة.

فالتسرب بالغة الخطورة بما تحمله من اهدار لأعمار الاولاد واعادة تغذية المجتمع بمرشحين محتملين للسقوط في الأمية واحباط خطط التنمية البشرية ورفع الكلفة الفعلية للتعليم. ويرى ان الترفيع الآلي الميسر الذي اعتمد في المناهج الجديدة لم يؤد الى حل المشكلة بل عمل الى ارجائها سنوات.

وتزيد نسب التسرب خصوصا في المراحل الانتقالية، وهي في ارتفاع ملحوظ منذ العام 2000 – 2001 وهي أشد تفاقما لدى الذكور منها لدى الاناث. كما سجلت نسيه التسرب مستوى عاليا قارب 4 في المئة في صفوف الحلقة الثانية من التعليم الاساسي (الرابع والخامس والسادس) للعام 2005 – 2006 وارتفعت هذه النسبة الى 8,1 في المئة في الصف السابع أساسي و6,8 في المئة في الصف الثامن وتناهز 19 في المئة في الصف التاسع. غير ان هذه النسبة الأخيرة تشير الى الذين خرجوا من مسار التعليم العام وتشمل بالضرورة المتسربين الفعليين بالإضافة الى الذين اختاروا الالتحاق بالتعليم المهني اذ يسمح النظام التعليمي بالتحاق عدد من الراسبين في امتحانات الشهادة المتوسطة في إطار التعليم المهني. لكن تبين ان 25 في المئة من التلامذة يتسربون من المدرسة قبل الوصول الى التاسع الاساسي. لذلك سنلخص أسباب التسرب المدرسي كافة

### أسباب التسرب المدرسي:

تنقسم أسباب التسرب المدرسي الى قسمين وهما أسباب داخلية وأسباب خارجية...

أسباب داخلية تعتمد على الطالب نفسه والمنزل

### أولاً: أسباب تعود للطالب المتسرب نفسه:

- (1) تدني مستوى تحصيل الطالب الدراسي والرسوب المتكرر.
- (2) عدم اهتمام الطالب بالدراسة، والانشغال بأدوات وأماكن اللهو الكثيرة من حوله.
- (3) انخفاض قيمة التعلم وتدني الدافعية من أجل الحصول على شهادة مهنية أو جامعية.
- (4) الخطوبة والزواج المبكر بين التلميذات.

(5) الخروج إلى سوق العمل لإعالة الأسرة وإنقاذها من الجوع والفقير.

(6) تأثير رفاق السوء والمتسربين على الطالب نفسه وإقناعه بترك المدرسة.

### ثانياً: أسباب تعود للأسرة في تسرب أبنائهم:

- (1) سوء الوضع الاقتصادي للأسرة التي لا تستطيع أحياناً تحمّل مصاريف المدرسة وتكاليفها.
- (2) ارتفاع معدّل الإنجاب في الأسرة مما يحتمّ على الطالبات ترك المدرسة لخدمة الإخوة الصغار.
- (3) إجبار الأسرة للطالب على ترك الدراسة. فقد يُجبر الأولاد على النزول إلى سوق العمل، وتُجبر البنات على القعود في البيت لعدم قناعة الأهل بتعلّم الإناث.
- (4) الزواج المبكر وخاصة في المجتمع القروي ومجتمع المخيمات.
- (5) عدم وجود شخص يساعد الطالب أو الطالبة على الدراسة داخل الأسرة، وذلك بسبب انتشار الأمية لدى الكثير من الآباء والأمهات.
- (6) كثرة الخلافات الزوجية، وعدم الاهتمام بتوفير الظروف المناسبة للأبناء في المنزل.
- (7) عدم التواصل الفعّال بين الأسرة والمدرسة لمتابعة تحصيل الأبناء وسلوكهم.
- (8) بُعد المدرسة عن مكان السكن، وعدم قدرة الأهل بسبب انشغالهم على توصيل أبنائهم إلى المدرسة.
- (9) كثرة التنقل بين مخيم وآخر، أو منطقة وأخرى بحثاً عن عمل أو مكان آمن.

10) عدم اهتمام الأسرة بالتعليم، بسبب تدني المستوى التعليمي عندهم.

11) تعلق الطالب بأهله بدرجة كبيرة، وخاصة عند طلبة الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي.

12) موت الوالدين أو أحدهما مما يضطر الطالب إلى ترك المدرسة لإعالة إخوته وتحمل المسؤولية.

### ثالثًا: أسباب مرتبطة بالمشكلات النفسية للطلاب:

الأسباب المرتبطة بالصحة النفسية ترجع إلى سوء توافق الطلاب مع أنفسهم أو مع زملائهم في المدرسة، أو مع معلمهم. فتعكس صورة القلق عندهم على مستقبلهم الدراسي، وعلى عدم الثقة بالنفس وبالآخرين، وكره الزملاء ومدير المدرسة والمعلمين. وما يزيد من سوء التوافق النفسي والدراسي عند الطلاب، هو قلقهم وخوفهم الشديد من الامتحانات، وما يتبع ذلك من نتائج سلبية على التحصيل الدراسي، وعلى الانتماء للمدرسة. هذا بالإضافة إلى كثرة الشك في سلوك الآخرين والإحساس بالقلق العام وبالاضطهاد.

هذه المظاهر التي يتصف بها بعض الطلاب تؤدي إلى تسربهم من المدرسة كأحد مظاهر سوء التوافق الدراسي. وبطبيعة الحال فإن لهذه المظاهر غير السوية في السلوك أسباب عديدة يرجع معظمها إلى أساليب الرعاية الأسرية والتنشئة الاجتماعية، إضافة إلى الظروف الأسرية غير المتوافقة التي تنعكس آثارها على الصحة النفسية للأبناء، ومن ثم يتأثر هؤلاء الأبناء بدوافعهم الشخصية ويهربون من الدراسة.

### رابعًا: أسباب مرتبطة بالمشكلات الصحية:

يتعرض الطلاب في مختلف أعمارهم إلى العديد من الأمراض التي تضطرهم للغياب عن المدرسة وربما لمدة طويلة وقد تكون سببًا في التسرب ومنها:

1) وجود إعاقات جسدية أو عقلية أو صعوبات تعلم يعاني منها الطالب.

(2) الأمراض الدورية مثل الحصبة والصفيراء والجذري وأبو كعب وغيرها...

(3) أمراض الانفلونزا وخاصة في أيام الشتاء.

(4) أمراض ضعف البصر وضعف السمع وأمراض الأسنان.

(5) الشعور بالصداع والدوار نتيجة التعب والإرهاق الشديدين.

### أسباب خارجية

#### أولا: أسباب تعود للمدرسة:

(1) نفور الطالب من المدرسة وعدم إحساسه بالانتماء إليها.

(2) استخدام العقاب المعنوي والبدني من قِبَلِ بعض المعلمين بحق الطلبة.

(3) كثرة الواجبات المدرسية وصعوبتها.

(4) سوء العلاقة بين التلميذ وزملائه بسبب رواسب عائلية أو اجتماعية أو سياسية، أو بسبب التكتلات حسب أماكن الإقامة والأحياء السكنية.

(5) البناء المدرسي غير الملائم وازدحام الغرف الصفية تُشكّل بيئة سيئة للطالب لا يرغب في البقاء فيها.

(6) التمييز بين الطلبة بشئى أشكاله الذي قد يمارسه بعض المعلمين في المدرسة بحق الطلبة.



7) عدم وجود مدرسة مهنية قريبة من السكن، حيث يمكن للطلبة الذين لديهم صعوبات التعلم في الفرع الأكاديمي الالتحاق بها.

8) قلة تواجد المرشدين التربويين في المدرسة لمساعدة الطلبة في حل مشاكلهم التربوية والاجتماعية، وعدم وجود إحصائي نفسي لحل مشكلات الطلبة النفسية.

9) عدم وجود معلمين مؤهلين ومدربين للتعامل مع أنماط مختلفة من الطلبة، مما يؤدي إلى نفور الطالب من المعلم وبالتالي إلى ترك المدرسة.

### ثانياً: أسباب مرتبطة بالمنهاج:

من أسباب التسرب المدرسي عدم إحساس التلاميذ بالفائدة من دراسة المقررات الدراسية في الحياة اليومية. وقد يكون السبب في ذلك كثرة المواد الدراسية واكتظاظها بالموضوعات النظرية دون الاهتمام بتطبيقاتها العملية والعلمية. ومن الطبيعي أن يؤدي طول المواد الدراسية إلى شعور التلاميذ بصعوبتها. كما أن صعوبة بعض الموضوعات وعدم ملاءمتها للقدرات العقلية والمعرفية للتلميذ يزيد من فرص تسرب التلاميذ. هذا وتتضمن الكتب المدرسية بعض المصطلحات والمواضيع التي لا يستطيع التلاميذ فهمها لعدم ارتباطها بالبيئة المحلية إضافة إلى أنها فوق المستوى العمري والعقلي للطلاب.

### حلول مناسبة للتخلص من مشكلة التسرب المدرسي:

لكي نتمكن من نهضة قطاعنا التربوي ومحاربة التسرب المدرسي يجب أن نطبق الحلول التالية:

- العمل على إلزامية ومجانية التعليم

- تجهيز المدارس الرسمية بكافة المستلزمات والاحتياجات البيئية والصحية والتعليمية والترفيهية (بناء، ترميم، أجهزة كومبيوتر، مختبرات، مكتبات، مولدات كهربائية، ماكينات تصوير...).

- تعريف الأطفال على حقوقهم ورفع مستوى الوعي لديهم وزيادة مشاركتهم في الحياة العامة.

تعديل طريقة التعليم و إعتداد الأسلوب التشاركي وليس التلقيني

إختيار الشخص المناسب في المكان المناسب وخصوصا المدراء

تأمين حقوق الأساتذة ورفع دخلهم وذلك لكي نولد أكثر إنتاجية

- إنشاء مكتبة عامة خاصة بالشباب والأطفال.

- إنشاء نادٍ للأطفال لتفعيل النشاطات التربوية والترفيهية مخيمات، رحلات، جلسات توعية وتثقيف . وتفعيل روح التطوع عند الطالب

- ضرورة وجود اختصاصي صحي واجتماعي في المدارس لدراسة قضايا وأوضاع الأطفال الاجتماعية والأسرية والتربوية.

### عمالة الأطفال في لبنان:

بداية وبحسب اتفاقية حقوق الطفل فإنه كل شخص من عمر يوم وحتى ١٨ سنة يعتبر طفلاً.

عمالة الأطفال: لبنان يسجل النسبة الأعلى في العالم

«أكثر من 100 ألف طفل يقعون ضحايا عمل الأطفال والاتجار بهم في لبنان». هذا ما تنقله خطة العمل الوطنية التي أعدتها اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال ومنظمة العمل الدولية، عن تقارير تفيد بأن «لبنان قد يكون من الدول التي تسجل النسبة الأعلى في العالم للأطفال العاملين بين 10 و17 عاماً».

تقول الخطة إن «عمل الأطفال قد تفاقم أخيراً على الأرجح مع نزوح أعداد كبيرة من السوريين إلى لبنان بسبب الأوضاع الأمنية في بلدهم». بل إن الدراسات تشير إلى أن الأطفال اللاجئين السوريين والفلسطينيين والمهاجرين وأطفال الشوارع معرضون بصفة خاصة لممارسات العمل الاستغلالية. ففي دراسة أجريت

عام 2009 في مخيمات جنوب لبنان، تبين أنّ الأطفال الفلسطينيين يتعرضون للاستغلال من أصحاب العمل، ما يضاعف مخاطر العقاب الجسدي والإساءة الجنسية.

إلا أنّ اللجوء ليس العامل الوحيد لاستمرار تزايد المشكلة، فالفقر، بحسب الخطة، هو أحد الأسباب الخطيرة لذلك، إذا علمنا أنّ «28.5 في المئة من السكان يعيشون تحت الحد الأعلى لخط الفقر (وهو 4 دولارات للفرد في اليوم)، و8 في المئة منهم يعيشون في فقر مدقع وتحت الحد الأدنى لخط الفقر (وهو 2.4 دولار للفرد في اليوم)، وهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية»، بحسب تقرير الأهداف الإنمائية للألفية عام 2008 المتعلق بلبنان. كذلك فإنّ تقرير التنمية البشرية لعام 2008 – 2009 يشير إلى أنّ ما يقارب 300 ألف شخص في لبنان غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية.

اللافت ما تلاحظه الخطة لجهة أنّ النسبة تتأثر أيضاً بالمستوى التعليمي للأم، فترتفع نسبة عملهم حين ينخفض المستوى التعليمي، فتكون 3.5 في المئة عندما تكون الأم أمية و0.4 في المئة عندما تكون الأم حائزة مستوى تعليمياً جامعياً.

لكن ماذا يعمل هؤلاء الأطفال؟ في الواقع، وضعت وزارة العمل اللبنانية والجامعة الأميركية في بيروت، بدعم من منظمة العمل الدولية، قائمة بالأعمال الخطرة التي تبناها مجلس الوزراء في 2012 بالمرسوم الرقم 8987. القائمة أوردت عمل الأطفال في الشوارع على رأس لائحة الأعمال الأكثر خطورة، فيما تضمنت قطاعات عمل مثل ميكانيك السيارات، والنجارة، واللحام، وتعبئة اسطوانات الغاز وغيرها. كذلك فإنّ الأطفال العاملين يوجدون في مواقع صناعية تفتقر إلى البنية التحتية الملائمة، ويستخدمون مواد متفجرة وقابلة للاشتعال ومواد ضارة أو خطيرة في كثير من المصالح. داخل هذه الأماكن، هناك مستوى منخفض من الوعي بأهمية الوقاية والسلامة الصحية التي ينبغي اعتبارها من شروط العمل الأساسية.

الأطفال يمضون في هذه المنشآت ساعات طويلة ويزاولون، بمعدلات دخل منخفضة، وظائف لا تناسب نموهم البدني والعقلي ولا مستويات المهارات لديهم، مع ملاحظة أنّ معظم أماكن العمل غير مسجلة قانونياً ولا تخضع لإطار قانوني أو تفتيش.

وترتبط أنواع أخرى من مخاطر العمل بصناعة مبيدات الحشرات والأسمدة التي تحتوي على مستويات مرتفعة من المواد الكيميائية التي تسبب الأمراض.

القطاع الزراعي في مناطق عكار والهزمل وبعلبك «يستغل» الأطفال أيضاً. فالطفل في معظم الأسر يعمل مع عائلته، وخصوصاً في أثناء الحصاد وعند تجهيز الأرض للزراعة، لأنّه يوفر تكاليف اليد العاملة ويسهم في زيادة دخل الأسرة.

هنا تنبه الخطة الوطنية إلى أنّ العمل الزراعي عمل موسمي، والغياب لفترات طويلة عن المدرسة يعوق التحصيل العلمي على المدى الطويل ويجعل الأطفال العاملين يتأخرون عن باقي زملائهم في الصف، وينتهي بهم الأمر إلى ترك المدرسة.

تقرّ الخطة بأنّ البلاد لا تزال تفتقر إلى آليات مناسبة للمعالجة وإلى برامج وقاية كافية، علماً بأنّ لبنان صدّق على اتفاقية حقوق الطفل التي تنص في المادة 32 على الآتي: «تتعترف الدول الاطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي». وتجدر الإشارة إلى أنّ الطفولة، وفقاً للقوانين اللبنانية، تنتهي ببلوغ سن الثامنة عشرة، وهي بهذا تتوافق مع المادة الأولى من الاتفاقية.

إلى ذلك، صدّق لبنان عام 2003 على اتفاقية منظمة العمل الدولية الرقم 138 لعام 1973 والتي تنص على القضاء تدريجاً على عمل الأطفال. وهو صدّق أيضاً عام 2001 على اتفاقية المنظمة رقم 182 لعام 1999 التي تنص على القضاء الفوري على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

نلاحظ أن التسرب المدرسي وعمالة الأطفال مشكلتان أساسيتان وجوهريتان تهدد مستقبل لبنان وتندر بعواقب وخيمة بسبب الجهل وزيادة نسبة الأمية وتقضي على الطفولة وحق الأطفال بالتعلم واللعب والحصول على الرعاية والاهتمام لبناء مستقبل باهر يجب علينا أن نبنى أطفالنا وأن نحافظ عليهم ونحميهم من الاستغلال بشتى أنواعه.

